

التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في سوريا لعام 2015

ملخص تنفيذي

ينص الدستور على احترام الدولة لجميع الأديان وعلى أنها تكفل حرية القيام بالشعائر الدينية "على ألا يخل ذلك بالنظام العام." لا يوجد دين رسمي للدولة. ويعتبر الانتماء إلى أنواع معينة من المنظمات ذات التوجه الديني غير مشروع ويعاقب عليه بعقوبات متفاوتة، بما في ذلك السجن أو الإعدام. وقد قامت الحكومة والمليشيات الشيعية المتحالفة معها بقتل، واعتقال، والاعتداء بدنياً على السنة وعلى أتباع الأقليات الدينية المستهدفة ضمن جهودها الرامية إلى هزيمة العصيان المسلح الذي قامت به ضدها جماعات معارضة لها. ومع ازدياد اعتبار العصيان ثورة سنوية، أفادت تقارير بأن الحكومة استهدفت بعض البلدات والأحياء لمحاصرتها وقصفها بقذائف الهاون والقصف الجوي على أساس انتماء سكانها الديني. كما أفادت تقارير بأن الحكومة استهدفت أماكن عبادة، مما أدى إلى إلحاق الضرر بالعديد من الكنائس والمساجد والجوامع أو تدميرها. وواصلت الحكومة مراقبة الخطب وإغلاق المساجد والجوامع بين أوقات الصلاة، والحد من نشاطات المنظمات الدينية. وقالت إن المقاومة المسلحة تتألف من "فئات إسلامية متطرفة" وإرهابيين. وأفادت تقارير وسائل الإعلام الدولية بأن عدداً من طوائف الأقليات الدينية ينظر إلى الحكومة على أنها حاميتها من المتطرفين السنة المستخدمين للعنف.

وقد قامت الجهات الفاعلة غير الدول، بينها عدد من التنظيمات التي صنفتها الولايات المتحدة وحكومات أخرى كمنظمات إرهابية، مثل داعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام) وجبهة النصرة، باستهداف الشيعة والعلويين والمسيحيين وغيرهم من الأقليات الدينية، بالإضافة إلى استهدافها السنة الآخرين، بعمليات قتل وخطف وتعذيب واعتقال في المناطق التي سيطرت عليها في البلد. وقام تنظيم داعش بقتل أكثر من ستين مسيحياً وآخرين ينتمون إلى أقليات دينية في عمليات إعدام علنية، وعمليات صلب وقطع رؤوس رجال ونساء وأطفال، متهمه إياهم بتهم الردّة والكفر وإهانة الذات الإلهية. ففي الرقة، احتجز تنظيم داعش آلاف النساء والبنات الزبيديات المستعبدات اللاتي تم اختطافهن في العراق والاتجار بهن إلى سوريا إما لبيعهن أو لتوزيعهن على مقاتلي داعش بصفتن سبايا "غنائم حرب" بسبب معتقداتهن الدينية. كما عاقب تنظيم داعش الأفراد بالجلد أو السجن على المخالفات الدينية الأقل جسامة، كالمساس بشخص النبي محمد أو عدم الإذعان لمعايير المظهر والملبس. وفرض داعش على المسيحيين إما التحول عن دينهم واعتناق الإسلام أو الرحيل أو دفع الجزية، أو مواجهة الإعدام. وقام بتدمير الكنائس المسيحية والأضرحة والمقامات الشيعية وغيرها من الأماكن الدينية التراثية. واستخدم داعش الشرطة التابعة للتنظيم ونظام المحاكم الخاص

SYRIA

به كما قام بتغيير المناهج الدراسية لفرض ونشر تفسيره للإسلام. أما جبهة النصرة فكانت مسؤولة عن قتل أكثر من 20 درزياً ومسيحياً في عمليات متفرقة بوصفهم "كفرة". كما واصلت جبهة النصرة تلقين الأطفال تفسيرها الجهادي-السلفي للإسلام، بما في ذلك عن طريق المدارس ومعسكرات تدريب الشبيبة.

وردت تقارير بوقوع أعمال عنف طائفية بسبب التوتر بين الطوائف الدينية المختلفة، الذي فاقمته الإجراءات الحكومية والتنافس الثقافي والخطاب الطائفي. وذكُر أن العلويين تعرضوا لمهاجرتهم لاعتقاد الأقليات الدينية الأخرى بأن السياسات الحكومية كانت محابية للعلويين. كما ذُكر أن المسيحيين ما زالوا يواجهون تسامحا اجتماعيا متضائلا وعنفا متزايدا، بما في ذلك الاختطاف، مع تعاضم نفوذ التنظيمات المتطرفة. واستمر تحول الأحياء والبلدات والقرى التي كان سكانها في السابق من أديان مختلفة متعددة إلى أماكن مفصولة على أساس الانتماء الديني مع انتقال أبناء الأقليات الدينية النازحين عنها إلى حيث يقيم آخرون ينتمون إلى نفس ديانتهم، وذلك طلباً لقدر أكبر من الأمن والسلامة.

وقد حث رئيس الولايات المتحدة ووزير الخارجية الأمريكي الحكومة على احترام حقوق جميع المواطنين مهما كانت معتقداتهم الدينية وأكدا على ضرورة تحقق انتقال سياسي في سوريا يحترم حريات جميع الطوائف الدينية. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر أصدرت المجموعة الدولية لدعم سوريا، التي جمع فيها وزير الخارجية الأمريكي أكثر من 20 دولة، بياناً يدعم حلا للنزاع المسلح يؤكد وحدة البلد وطابعه غير الطائفي في نفس الوقت الذي يصون فيه حقوق جميع المواطنين بغض النظر عن الطائفة الدينية التي ينتمون إليها. ورغم أن السفارة الأمريكية في دمشق علقت نشاطاتها في شهر شباط/فبراير 2012، إلا أن المبعوث الأمريكي الخاص لسوريا وغيره من كبار المسؤولين الأمريكيين استمروا في الاجتماع في أماكن أخرى مع زعماء الأقليات الدينية لمناقشة مسألة مساعدة المجموعات السكانية المستضعفة وسبل التصدي للعنف الطائفي.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الإلتناء الديني

قدرت الولايات المتحدة مجمل عدد السكان بـ 17.9 مليون نسمة (وذلك في تموز/يوليو 2015)، رغم إشارة تقارير وسائل الإعلام إلى أن هذا العدد يتقلص باستمرار مع مغادرة أعداد كبيرة من السكان البلد هرباً من الحرب الأهلية. ويضيف نزوح السكان المستمر داخلياً بعض عدم التيقن في مجال التحليل الديموغرافي، ولكن الحكومة الأمريكية تقدر بأن 74 بالمائة من السكان هم من المسلمين

SYRIA

السنة، وهم عرقياً عرب وأكراد وشركس وشيشان علاوة على بعض التركمان. بينما تشكل الطوائف الإسلامية الأخرى، بما في ذلك الطوائف العلوية والإسماعيلية والشيعة مجتمعة 13 بالمائة من مجمل عدد السكان وفقاً للتقديرات الأمريكية، ويشكل الدروز نسبة 3 بالمائة من عدد السكان. وكانت التقديرات السابقة تشير إلى أن المسيحيين يشكلون 10 بالمائة من مجمل عدد السكان، رغم أن تقارير وسائل الإعلام والتقارير الأخرى التي تتناول فرار المسيحيين من البلد بسبب الحرب الأهلية تشير إلى أن نسبة السكان المسيحيين أصبحت الآن أقل بكثير. وكانت هناك قبل اندلاع الحرب الأهلية مجموعات سكانية صغيرة من اليهود في حلب ودمشق، إلا أنه لا توجد حالياً أية معلومات يمكن التعويل عليها لتأكيد استمرار وجودها أو عددها. كما كانت هناك مجموعة يزيدية يبلغ عدد أفرادها 80,000 نسمة تقريباً قبل اندلاع الحرب الأهلية، وتوعز التقارير الصحفية بأن هذا العدد ارتفع نظراً لوصول يزيديين من العراق فروا هرباً من الصراع المسلح هناك.

يتواجد المسلمون السنة في جميع أنحاء البلد. بينما يعيش معظم المسلمين الشيعة في المناطق الريفية. ويميل الشيعة من الطائفة الإثني عشرية (الذين يعتقدون بأن الله، على لسان النبي محمد، نصب اثني عشر إماماً) إلى السكن في مدن دمشق وحلب وحمص والمناطق المحيطة بها. ويقطن معظم العلويين في المناطق الجبلية في محافظة اللاذقية الساحلية، وإن كانوا متواجدين أيضاً في مدن اللاذقية وطرطوس وحمص ودمشق. أما أكتف تواجد للإسماعيليين (وهم سبعيون يؤمنون بأن الإمام إسماعيل بن جعفر كان الإمام السابع والأخير) فيوجد في مدينة السلمية في محافظة حماة.

ينتمي معظم المسيحيين إلى الكنائس الأرثوذكسية المستقلة، وإلى الكنائس الكاثوليكية الشرقية (البابوية المرتبطة بشكل تام مع بابا روما)، أو إلى كنيسة المشرق الآشورية وغيرها من الكنائس النسطورية المستقلة المنتسبة إليها. وما زال معظم المسيحيين يقطن مدن دمشق وحلب وحمص وحماة واللاذقية والمناطق المحيطة بها، أو في محافظة الحسكة في المنطقة الشمالية الشرقية من البلد. وفي حين استضاف البلد مئات الآلاف من اللاجئين المسيحيين العراقيين قبل اندلاع النزاع المسلح، إلا أن معظم السكان المسيحيين العراقيين قاموا بعد ذلك إما بالانتقال إلى البلدان المجاورة أو العودة إلى العراق.

ويقطن الكثير من الدروز منطقة جبل العرب (جبل الدروز) في محافظة السويداء الواقعة في جنوب البلد، حيث يشكلون غالبية السكان المحليين. أما اليزيديون فيعيشون بشكل رئيسي في المنطقة الشمالية الشرقية وفي حلب.

SYRIA

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني

ينص الدستور على احترام الدولة لجميع الأديان وعلى أنها تكفل حرية القيام بالشعائر الدينية "على ألا يخل ذلك بالنظام العام." ولا يوجد دين رسمي للدولة، رغم أن الدستور ينص على أن دين رئيس الجمهورية هو الإسلام. وينص الدستور أيضاً على أن الفقه الإسلامي مصدر رئيسي للتشريع.

وقد جاء في الدستور أن "الأحوال الشخصية للطوائف الدينية مصنونة ومرعية"، وأن "المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات لا تمييز بينهم في ذلك بسبب ... الدين أو العقيدة." ويحق للمواطنين مقاضاة الحكومة في حال اعتقادهم أنها خرقت حقوقهم.

ينص القانون على أن الانضمام إلى أنواع معينة من المنظمات ذات التوجه الديني غير مشروع ويفرض على المنضمين إليها عقوبات متفاوتة الشدة. ويشمل ذلك الانضمام إلى عضوية أية منظمة تعتبرها الحكومة "سلفية" وهي صفة تشير عادة إلى مجموعات أصولية فرعية سنية. ويعاقب على الانضمام إلى جماعة الإخوان المسلمين السورية، وهي حركة سياسية إسلامية، إما بالإعدام أو بالسجن.

كما يقيد القانون التبشير والدعوة إلى دين معين أو تغيير الدين. وهو يحظر تحول المسلمين عن دينهم واعتناقهم ديناً آخر على اعتبار أن ذلك مناف لأحكام الشريعة. ويعترف القانون بتحول المسيحيين عن دينهم واعتناق الإسلام. ويحظر قانون العقوبات "إثارة النعرات بالطائفية."

يفرض القانون تسجيل جميع الطوائف الدينية لدى الحكومة. وتتلقى جميع الطوائف كما يتلقى رجال الدين التابعون لها، بما في ذلك جميع الطوائف المسلمة واليهودية والمسيحية التي تعترف بها الحكومة، خدمات المنفعة العامة مجاناً وتعفى من دفع ضريبة الأملاك على المباني الدينية وضريبة الممتلكات الشخصية على سياراتها الرسمية.

تتطلب جميع الاجتماعات الدينية وغير الدينية لأية طائفة دينية، باستثناء اجتماعات الصلاة المبرمجة بانتظام، الحصول على ترخيص من الحكومة.

SYRIA

جميع المدارس العمومية هي رسمياً مدارس تديرها الحكومة وغير طائفية، رغم أنه تم تخويل الطوائف المسيحية والدرزية إدارة بعض المدارس العمومية. وهناك مساق تعليم ديني إلزامي لجميع التلاميذ في المدارس العمومية، توافق الحكومة على مناهجه والمعلمين الذين يقومون بتدريسه. وتشمل حصص التعليم الديني تعليم الدين الإسلامي والديانة المسيحية فقط، ويتم التعليم في صفوف منفصلة لكل من التلاميذ المسلمين والمسيحيين. ويمكن لأبناء الأقليات الدينية اختيار الانضمام إلى المدارس العمومية التي تعلم الإسلام أو المسيحية، أو الالتحاق بمدارس خاصة تعتمد مناهج إما علمانية أو دينية.

ولحل القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية، تفرض الحكومة على المواطنين التسجيل إما كمسيحيين أو يهود أو مسلمين. ويخضع الأشخاص لأحكام قوانين دينهم في ما يتعلق بالزواج والطلاق. ولا يجوز للمرأة المسلمة قانونياً الاقتران برجل مسيحي، إلا أنه يجوز قانونياً للمرأة المسيحية الاقتران برجل مسلم. وفي حال تزوجت مسيحية مسلماً، لا يجوز دفنها في مقبرة إسلامية إلا إذا اعتنقت الإسلام. وإذا ما رغب شخص في التحول عن المسيحية إلى الإسلام، ينص القانون على وجوب تبليغ رجل الدين المسلم الذي سيتم التحول على يده أبرشية الراغب في تغيير دينه بالأمر.

وبالنسبة للمسلمين، تركز أحكام قانون الأحوال الشخصية الخاصة بالطلاق إلى تفسير للشرعية يعتمده قضاة المحاكم الدينية الذين تعينهم الحكومة. وفي حال نزاع بين أتباع دينين مختلفين، تقدّم أحكام الشريعة على كل ما عداها. ولا يحق للمرأة المطلقة الحصول على النفقة في بعض الحالات؛ كما أن المرأة قد تتنازل عن حقها في الحصول على النفقة لإقناع زوجها بالموافقة على الطلاق. وبالإضافة إلى ذلك، تفقد الأم المطلقة، بموجب أحكام القانون، حقها في الوصاية على الذكور من أولادها وفي حضانتهم لدى بلوغهم الثالثة عشرة من العمر وعلى الإناث من الأولاد لدى بلوغهن الخامسة عشرة من العمر، عندما تتحول الوصاية إلى الوالد.

ويشكل تفسير الحكومة للشرعية الأساس الذي تركز إليه الأحكام المطبقة في مجال الإرث على جميع المواطنين باستثناء المسيحيين. ووفقاً للقانون، يجوز للمحاكم منح المسلمات ما يصل إلى نصف الحصة التي يحصل عليها الورثة الذكور. وتفرض جميع الطوائف على الورثة الذكور توفير الدعم المادي لقريباتهم الإناث اللاتي يحصلن على ميراث أقل. ولدى زواج مسيحية من مسلم، لا يحق لها أن ترث من زوجها.

SYRIA

يتم تسجيل دين كل شخص في شهادة ميلاده ويُفرض ذكره في الوثائق المقدمة لدى عقد القران أو السفر للقيام بالحج وفي الكثير من الوثائق الرسمية الأخرى. والخيارات المتوفرة للشخص في مثل هذه الوثائق هي التسجيل كمسيحي أو يهودي أو مسلم. ولا تتطلب الحكومة تسجيل الدين على جوازات السفر أو بطاقات الهوية الشخصية.

ممارسات الحكومة

أفادت تقارير عديدة بأن الحكومة التي يتزعمها العلويون والمليشيات الشيعية المتحالفة معها قامت بقتل واعتقال السنة وأتباع أقليات دينية أخرى مستهدفة والاعتداء عليهم بدنياً، وتعمدت تدمير ممتلكاتهم، ضمن جهودها الرامية إلى هزيمة العصيان المسلح الذي شنته الفئات المعارضة. ووفقاً للخبراء، استهدفت الحكومة، مع تزايد اعتبار العصيان حركة سنية، بلدات وأحياء سكنية في مناطق مختلفة في البلد لحصارها وإطلاق قذائف الهاون عليها وقصفها جويًا على أساس انتماء سكانها الديني. وأفاد المراقبون بأن الحكومة حاولت حشد دعم طائفي من خلال زيادة خطاب الكراهية الدينية والسيطرة على نشاطات الطوائف الدينية. وأفادت تقارير وسائل الإعلام الدولية بأن عدداً من طوائف الأقليات الدينية ينظر إلى الحكومة على أنها حاميتها من المتطرفين السنة المستخدمين للعنف. ونظراً لتداخل الدوافع السياسية والإثنية والطائفية والدينية للعنف، كان من الصعب تصنيف الكثير من الحوادث كحوادث قامت على أساس الهوية الدينية فقط لا غير.

وقد ردت الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنه كان قد تم، بحلول شهر أيار/مايو، قتل أكثر من 215,000 نسمة منذ اندلاع النزاع المسلح. ووفقاً للمراقبين كان مسؤولو الحكومة التي يتزعمها العلويون، الذين ينتمي إليهم الرئيس الأسد وعائلته، يعتبرون الانتماء الديني في الكثير من المناطق ممثلاً للعقيدة السياسية ويفترضون أن معظم السنة يدعمون المعارضة ضد حكمها. فعلى سبيل المثال، أفادت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في شهر شباط/فبراير بأن قوات الحكومة والمليشيات الشيعية اختطفت 320 قروياً سنياً من قرية رتيان في ريف حلب واستخدمتهم كدروع بشرية. وقد قُتل 48 مدنياً، بينهم 10 أطفال. وفي شهر تموز/يوليو، أفادت الشبكة بأن قوات الحكومة قتلت 100 مدني سني على الأقل في حلب.

وذكر أن الحكومة استمرت في سجن أشخاص تعتبرهم مرتبطين ببرامج إذاعة أو تلفزيون المعارضة، بما في ذلك البرامج الدينية التي لا تلتزم بالمعايير الحكومية، وكانت تقوم في بعض الأحيان بإعدامهم فوراً.

SYRIA

كما ذُكر أن الحكومة واصلت إصدار أحكام بالإعدام أو السجن فترات طويلة بحق الأعضاء في جماعة الإخوان المسلمين. ووفقاً لناشطين في المجتمع المدني، واصلت الحكومة أيضاً ممارستها لعمليات الاحتجاز خارج نطاق القانون وعمليات إعدام المحتجزين بدلاً من ملاحقتهم قانونياً في المحاكم.

كما واصلت الحكومة كذلك مقاضاة الأشخاص الذين اعتبرت أنهم يشكلون تهديداً سياسياً لبقائها أو لهويتها العلمانية. وأفادت منظمات حقوق الإنسان بأن الحكومة استهدفت الكثير من الأشخاص الذين وجهت إليهم اتهامات لكونهم من أتباع واعظ أو مسجد محدد لا لكونهم من المشاركين في التنظيمات المتطرفة. كما أفادت منظمات حقوق إنسان ونشطاء في المجتمع المدني بأن الحكومة واصلت احتجاز عشرات الآلاف من المواطنين بدون توفير قواعد الإجراءات القانونية المعتمدة في البلد لهم.

وأفادت بعض المصادر بأن الميليشيات الموالية للحكومة استولت على منازل السنة في بعض المناطق لتحقيق هدف صريح هو تهجير هؤلاء الأشخاص منها إلى الأبد وتغيير هوية سكانها الدينية من خلال إسكان شيعة وعلويين فيها. وأسهم هذا العنف في نزوح داخلي واسع النطاق للسكان المدنيين بحيث بلغ عدد النازحين داخلياً بحلول شهر حزيران/يونيو، وفقاً للأمم المتحدة، 7.6 مليون شخص على الأقل في حين فاق عدد اللاجئين 4.2 مليون نسمة.

ووفقاً للتقارير الصحفية، أدى وجود الميليشيات الطائفية الأجنبية المقاتلة إلى جانب الحكومة إلى مفارقة وتأجيج العامل الطائفي في الحرب. فقد أشارت التقارير إلى أن الحكومة اعتمدت على أجناب شيعة من العراق وأفغانستان ولبنان وأماكن أخرى لاستهداف السكان السنة. فعلى سبيل المثال، نشرت صحيفة الواشنطن بوست في تشرين الأول/أكتوبر تقريراً عن وجود عدة ميليشيات شيعية موالية للنظام تحارب نيابة عن الحكومة في حلب، بينها حزب الله اللبناني وتنظيم كتائب حزب الله العراقي.

سمحت الحكومة لمنظمات دينية بالعمل بشكل غير رسمي أثناء انتظارها الموافقة على طلبات تسجيلها والترخيص لها رسمياً.

ولم تحدد الحكومة كما لم تحدد محكمة أمن الدولة المعالم التي تشكل نشاطاً "سلفياً" كما أنها لم توضح السبب الذي جعلها تعتبر مجموعة ما غير مشروعة.

SYRIA

وواصلت الحكومة مراقبة الخطب والمواعظ الدينية والتحكم بها وإغلاق المساجد في الفترات التي تفصل بين أوقات الصلاة. كما واصلت مراقبة نشاطات جميع الجماعات الدينية وتقييدها، بما في ذلك التدقيق في عمليات جمعها للمال، والثني عن الدعوة إلى تغيير الدين.

وذكر أن الحكومة استمرت في السماح باستخدام العبارات الدينية علناً، بما في ذلك في الرايات واللافتات التي تحتوي على شعارات دينية والمرفوعة على معالم عمومية بارزة في الأعياد الدينية. كما ذكر أن الحكومة استمرت أيضاً في السماح بعرض مشاهد ميلاد المسيح وغير ذلك من الرموز المرتبطة بعيد الميلاد.

واصلت الحكومة استخدام أحكام قانون العقوبات التي تحظر "إثارة النعرات الطائفية" لتقييد توزيع المواد الدينية من جانب المجموعات الدينية التي تعتبر الحكومة أنها تشكل تهديداً لها. وواصلت الحكومة في نفس الوقت دعمها لبرامج الإذاعة والتلفزيون، التي اعتبرتها ملائمة، الخاصة بممارسة ودراسة الإسلام.

وذكر أن الحكومة رقت إلى أرفع المناصب الدينية الإسلامية أشخاصاً، كمفتي الجمهورية أحمد بدر الدين حسون، التزموا بالحفاظ على طابع الدولة العلماني، ولا يشكلون تهديداً لمصالح الحكومة الأساسية، ويتجنبون توجيه انتقادات سياسية للحكومة.

وقد ظل الدين، وفقاً لخبراء أكاديميين، عاملاً في تحديد الترقى والتقدم في الوظائف الحكومية. وظلت الأقلية العلوية تحتل مكانة سياسية مرتفعة لا تتناسب مع عددها، خاصة في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية.

وذكر أنه ظل هناك بين كبار الضباط في الجيش أشخاص من الأقليات الدينية. وقد واصلت الحكومة إعفاء الزعماء الدينيين المسيحيين والمسلمين من الخدمة العسكرية على أساس الاعتراض الضميري، رغم أنها استمرت في الفرض على زعماء الدين المسلمين دفع ضريبة مقابل إعفائهم.

قال الخبراء الإعلاميون والأكاديميون إن الحكومة واصلت وصف المقاومة المسلحة بنعوت طائفية، قائلة إن المتظاهرين والمقاتلين المعارضين لها مرتبطون بـ"فئات إسلامية متطرفة" وبارهابيين يسعون إلى القضاء على الأقليات الدينية ونهج الحكم العلماني الذي تعتمده الحكومة. فعلى سبيل المثال، وصف الرئيس بشار الأسد، في مقابلة أجرتها معه قناة راي أونو التلفزيونية الإيطالية،

SYRIA

المعارضة المسلحة بـ"المتطرفين" الذين "انحرفوا عن الدين الصحيح ... الإسلام، إلى التطرف،" قائلاً إن "كل من يحمل رشاشاً ويرهب الناس ويدمر الممتلكات الخاصة أو العامة أو يقتل الأبرياء وكل من هو إرهابي، ليس معارضة." وواصل المسؤولون الدينيون الذين عينتهم الحكومة، بمن فيهم وزير الأوقاف عبد الستار السيد، حث المواطنين في حزيران/يونيو على الانخراط في "الجهاد" دعماً للحكومة. وصور مسؤولون آخرون ووسائل الإعلام التي تسيطر عليها الحكومة العنف الذي تمارسه الحكومة على أنه يستهدف "المنظمات الإرهابية التكفيرية"، وهو نعت يطلق على تنظيمات أو أفراد يتهمون ويستهدفون مسلمين آخرين بسبب كفر مزعوم. ونقلت تقارير وسائل الإعلام الدولية عن زعماء عدد من الأقليات الدينية قولهم إنهم يدعمون الحكومة لأنها حاميتهم من المتطرفين السنة المستخدمين للعنف.

واصلت الحكومة تهديدها العلني للسنة، محذرة إياهم ضد الاتصال بالسنة الأجانب وواصفة تلك الاتصالات بأنها نشاط سياسي أو عسكري معارض. ولم تحظر الدولة على معظم الطوائف الدينية الأخرى إقامة علاقات بين المواطنين وأبناء طائفتهم في الدول الأخرى أو بين المواطنين والمسؤولين في المؤسسات الدينية الدولية التي ترعى أمور بعض المجموعات الدينية. ولكنها ظلت تحظر اتصال السكان اليهود باليهود في إسرائيل.

واستمرت برامج الإذاعة والتلفزيون التي تسيطر عليها الحكومة في بث الأخبار والرسوم المتحركة المعادية للسامية. وقد عبر مفتي الجمهورية أحمد بدر الدين حسون، المعين من قبل الحكومة، عن ازدراءه بالثوار بالقول إنهم يخدمون "أجندة صهيونية." وكررت الحكومة ادعاءها بأن هناك مؤامرة "صهيونية" مسؤولة عن النزاع في البلد. فعلى سبيل المثال، أوردت وكالة الأنباء الرسمية الحكومية سانا نبأ عن اجتماع في دمشق "لمناقشة دور المقاومة الشعبية في وجه العقليّة الوهابية-الصهيونية."

واصلت الحكومة سماحها للمنظمات غير الحكومية المسيحية الأجنبية بالعمل تحت رعاية إحدى الكنائس الموجودة في البلد منذ فترة طويلة دون أن تسجل المنظمة رسمياً لديها. وقد استمرت في الفرض على المنظمات الإسلامية الأجنبية التسجيل والحصول على موافقة من وزارة الأوقاف كي تتمكن من ممارسة نشاطاتها. وواصلت قوات الأمن استجواب هذه المنظمات حول مصادر دخلها واستمرت في مراقبة مصروفاتها. كما واصلت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية منع الزعماء الدينيين من العمل كمدرّاء في مجالس إدارة الجمعيات الخيرية الإسلامية.

SYRIA

أفادت الشبكة السورية لحقوق الإنسان بأن الحكومة واصلت استهداف أماكن العبادة، مما أسفر عن تدمير العديد من من الكنائس والمساجد أو إلحاق الأضرار بها. فقد أفادت الشبكة بأن قوات الحكومة استهدفت مساجد في كل من إدلب ودرعا وحلب ودمشق وأماكن أخرى طوال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وبأنها ألحقت أضراراً بثلاث كنائس في محافظة الحسكة في شهري شباط/فبراير ونيسان/أبريل، فارتفع بذلك عدد الكنائس التي تم تدميرها أو إلحاق أضرار بها منذ عام 2011 إلى 40 كنيسة. وقد واصلت الحكومة القول إن المساجد التي تستهدفها تستخدم كأماكن تجمع للمحتجين أو الثوار.

انتهاكات من قبل قوات أجنبية وأطراف غير دول

سيطرت أطراف غير دول، بينها عدد من المنظمات التي صنفتها الولايات المتحدة وحكومات أخرى منظمات إرهابية، مثل داعش وجبهة النصرة، على أجزاء من البلد، وظلت مسؤولة عن عمليات قتل وتعذيب وخطف واعتقال أتباع طوائف دينية كانت تلك الأطراف تشتبه بأنها تعارض حكمها. وكانت داعش تقوم علناً بإعدام الأشخاص الذين تتهمهم بخرق تفسيرها لأحكام الشريعة الإسلامية وتبث وقائع الإعدام على الملأ. ومن المخالفات التي اعتبرت داعش أن عقوبتها هي الإعدام الكفر والردة وإهانة الذات الإلهية. وعاقبت داعش كذلك الأشخاص بالجلد أو السجن لمخالفات أقل جسامة، مثل المساس بشخص النبي محمد أو عدم الإلتزام بمعايير المظهر أو الملابس. أما جبهة النصرة وبعض الجماعات الثائرة المتحالفة معها فقد استهدفت الأقلية الدرزية والأقلية الشيعية في شمال البلد، معلنة مسؤوليتها عن العديد من عمليات تفجير القنابل، بما في ذلك هجمات انتحارية، واصلت الجبهة الادعاء بأنها رد فعل على "مذابح السنة" التي نفذتها الحكومة.

وقد أفادت التقارير الصحفية بأن داعش قامت في شهر آذار/مارس بقتل ما لا يقل عن 30 شخصاً غير سني إما رمياً بالرصاص أو بحرقهم أو قطع رؤوسهم، بينهم نساء وأطفال، في قرية في ضواحي حماة. كما نشرت داعش في آذار/مارس فيديو ظهر فيه مقاتلون يقطعون رؤوس ثمانية من الشيعة في حماة.

ووفقاً لهيئة الإذاعة البريطانية (البي بي سي)، قام مقاتلو جبهة النصرة في شهر حزيران/يونيو بقتل 20 قروياً درزياً على الأقل في محافظة إدلب، قيل إن قائداً أجنبياً في الجبهة وصفهم بأنهم "كفار" قبل أن يأمر بقتلهم.

SYRIA

وفي 30 كانون الأول/ديسمبر، قام انتحاريون من داعش بتفجير أنفسهم في ثلاثة مطاعم يملكها ويقصدها مسيحيون آشوريون في بلدة القامشلي في شمال شرق سوريا، مما أسفر عن مقتل 16 شخصاً على الأقل، بينهم ثلاثة غير آشوريين أو مسيحيين، وإصابة حوالي 45 شخصاً آخر بجراح. وقد نشر نواب الهجوم عدد من مواقع الشؤون العامة وحسابات تويتر المعروفة بأنها لداعش.

وجاء في تقرير وحيد لمنظمة غير حكومية بأن مقاتلي داعش دخلوا في شهر تشرين الأول/أكتوبر قرية قرب حلب وأبلغوا 11 عاملاً مسيحياً هناك، بينهم طفل عمره 12 سنة، بأن عليهم إما نبذ المسيح أو الرحيل. وعندما رفضوا ذلك، قام المقاتلون بتعذيبهم وضربهم قبل صلبهم.

ونقلت وسائل الإعلام في شهر حزيران/يونيو نبأ قيام داعش بصلب حدثين لم يبلغا الثامنة عشرة من العمر لكونهما تناولوا الطعام في شهر رمضان وكشفا عن جسديهما علناً. كما ذكر أن تنظيم داعش قام في حزيران/يونيو أيضاً بقتل امرأتين وزوجيهما لممارستهم السحر.

وبعد طرد الثوار السلطات الحكومية من مدينة إدلب في آذار/مارس، حاصروا كفريا والفوعة القريبتين اللتين يشكل الشيعية غالبية سكانهما، واستهدفوهما بالقصف المدفعي وعمليات التفجير الانتحاري. وقد أشار الثوار إلى القرويين في الفوعة وكفريا على أنهم "روافض"، [أو الرافضة] وهو مصطلح تحقيري يطلق على المسلمين الشيعية.

ووفقاً لصحيفة النيويورك تايمز، انتشرت تقارير بعد طرد السلطات الحكومية من مدينة إدلب عن قيام مقاتلي جبهة النصرة بقتل مسيحيين لكونهما يعملان في محل لبيع المشروبات الروحية.

وفي محافظة حلب، هاجمت عدة منظمات تابعة للمتمردين، بينها جبهة النصرة وأحرار الشام، بلدتي نبل والزهراء الشيعيتين، اللتين كانت تحاصرهما منظمات أخرى تابعة للمتمردين، ووصفت العنف ضد القريبتين بعبارات طائفية.

وذكر أن تنظيمات المعارضة واصلت استهداف الأقليات الدينية في عمليات الخطف.

أفادت وسائل الإعلام في 23 شباط/فبراير بأن داعش اجتاحت منطقة نهر خابور في محافظة الحسكة مجبرة آلاف المسيحيين الأثوريين وغيرهم على الفرار واختطفت 250 مسيحياً آشورياً. وما لبثت داعش أن أطلقت سراح 19 رهينة بعد أسبوع من ذلك ثم قامت بإطلاق سراح عدد ضئيل من الرهائن

SYRIA

بصورة دورية خلال العام نتيجة مفاوضات مع أبناء الأقلية الأثرورية. وقد أهدمت داعش ثلاثة من الرهائن في شهر أيلول/سبتمبر وبثت فيديو صور الإعدام بعد عشرة أيام من حدوثه. وكان لا يزال هناك أكثر من 100 رهينة لدى حلول نهاية العام.

واصل اليزيديون والأمم المتحدة والحكومة العراقية وآخرون التبليغ عن وجود آلاف من النساء والبنات اليزيديات لدى داعش في الرقة. وكان تنظيم داعش قد اختطفهن في العراق ثم اتجر بهن إلى سوريا لبيعهن أو توزيعهن على مقاتلي داعش كسبايا "غنائم حرب" بسبب معتقداتهن الدينية. واستمرت الأسيرات الفارات من الأسر في التبليغ عن اعتداءات جنسية ارتكبتها أعضاء داعش ووثقتها المنظمة نفسها في أفلام الفيديو التي صورتها.

في شهر آذار/مارس، اختطفت جبهة النصره الأب إبراهيم فرح واحتجزته مدة 20 يوماً. وفي شهر أيار/مايو، اختطف تنظيم داعش الأب جاك مراد من ديريه قرب مدينة حمص؛ وقد فر من الأسر في تشرين الأول/أكتوبر. وفي شهر تموز/يوليو، اختطفت جبهة النصره الأب ضياء عزيز، كاهن أبرشية دير اليعقوبية في منطقة جسر الشغور في ريف إدلب، قبل إطلاق سراحه بعد عشرة أيام. وكان مصير كل من مطران الأرثوذكس السوريين يوحنا إبراهيم، ومطران الروم الأرثوذكس بولس اليازجي، اللذين اختُطفا في نيسان/أبريل 2013، لا يزال مجهولاً لدى حلول نهاية العام. كما ظل وضع الراهب اليسوعي باولو دال أوغليو، الذي اختطفه تنظيم داعش في تموز/يوليو 2013 في الرقة، لا يزال مجهولاً.

استمرت المنظمات الإرهابية وغيرها من التنظيمات المسلحة في تشكيل محاكم خاصة في المناطق التي تسيطر عليها، حيث كانت كل مجموعة، حسب ما ذكر، تطبق تفسيرها الخاص لأحكام الشريعة. ووفقاً لتقارير فصائل المقاومة المسلحة ووسائل الإعلام، تضمن ذلك إجازة عمليات الإعدام العلنية وتعذيب أعضاء الأقليات المتهمه بالعمل مع الحكومة، وخاصة العلويين. وواصلت الجماعات المسلحة، بما في ذلك تلك المرتبطة بجبهة النصره، إقامة محاكم شرعية في محافظتي حلب وإدلب وفي أماكن أخرى، تحل محل المحاكم الحكومية وكذلك المحاكم التي نظمتها المجموعات الأخرى المعارضة للحكومة.

وفي شهر شباط/فبراير، أصدرت جبهة النصره بياناً أعلنت فيه أنها تقوم بإجبار الدروز في محافظة إدلب الشمالية على اعتناق الإسلام، وبتدمير أماكن الدروز المقدسة كالأضرحة، وإجبار النساء على

SYRIA

ارتداء الملابس المتسقة مع تفسير الجبهة للشريعة، وبتلقين الأطفال للتفسير الجهادي-السلفي للإسلام للأطفال الدروز.

وأفاد الناشطون ووسائل الإعلام وداعش بأن داعش واصل إجبار المسيحيين في المناطق الواقعة تحت سيطرته على دفع الجزية أو اعتناق الإسلام أو يتم قتلهم. وبعد سيطرة داعش على بلدة القريتين التي يشكل المسيحيون غالبية سكانها والواقعة في محافظة حمص في آب/أغسطس نشر التنظيم فيديو قال فيه إن بعض السكان تحولوا عن المسيحية واعتنقوا الإسلام وأنه فرض الجزية على أولئك الذين لم يغيروا دينهم. كما ذكر أن التنظيم قام بتدنيس أماكن مقدسة مسيحية في البلدة.

وأدخل تنظيم داعش منهجاً دراسياً جديداً يركز إلى تفسيره للإسلام تعتمد المدارس في جميع المناطق الواقعة تحت سيطرته. ووفقاً لصحيفة الدايلي تليغراف، حظر التنظيم تدريس عدد من المواضيع التي اعتبرها متناقضة مع إيديولوجيته بينها الموسيقى والفن وجوانب من التاريخ اعتبرها التنظيم قومية. وأفادت تقارير بأن داعش قام في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر بإصدار كتب دراسية جديدة للمدارس برر محتواها إعلان داعش ما يسمى الخلافة ووصف أنظمة الحكم الأخرى بأنها غير إسلامية. كما بررت الكتب الدراسية ممارسات داعش، بما في ذلك العزل الديني والعقوبات الأخرى المفروضة على المتهمين بالردة والكفر وجرائم دينية أخرى، وفقاً لعدد من التقارير الصحفية وما أعلنه التنظيم نفسه. وأعلن التنظيم عن جهوده في "إعادة تثقيف" المعلمين الذين كانوا يعلمون في السابق في المدارس الحكومية. وذكرت تقارير أن التنظيم افتتح عدداً من معسكرات "أشبال الخلافة" لتدريب الأحداث في جميع أنحاء المناطق التي يسيطر عليها، وأصدر عدة أفلام فيديو توثق التدريب.

كذلك استخدمت جبهة النصرة والمجموعات المنتسبة إليها هي أيضاً المدارس ومعسكرات تدريب الأحداث وغير ذلك من الوسائل لتلقين الأطفال فلسفتها السلفية-الجهادية في المناطق الواقعة تحت سيطرتها. وقامت الجبهة بدعوة الأطفال، في ما تطلق عليه اسم "دورات الدعوة والتبشير"، إلى المشاركة في ألعاب يركز محتواها إلى معتقدات تنظيم القاعدة الدينية. وقد انخرطت منظمة مركز الدعوة إلى الجهاد، وهي منظمة سلفية جهادية غير حكومية، في نشاطات مماثلة في مناطق أخرى في شمال البلد.

ووفقاً لما نشره داعش ومصادر أخرى، واصلت الشرطة التابعة للتنظيم في المناطق الخاضعة لسيطرته، والمعروفة باسم حسبة داعش، تنفيذ عقوبات فورية دون إجراءات قانونية في من ينتهكون

SYRIA

قوانين داعش الأخلاقية. واستمر تعرض الرجال والنساء للضرب علناً بسبب التدخين أو حيازة المشروبات الروحية أو الاستماع إلى الموسيقى أو رسم الوشم على الجسد أو القيام بالعمل في أوقات الصلاة أو عدم حضور صلاة الجمعة أو عدم الصيام في شهر رمضان. كما واصلت عناصر شرطة داعش الدينية (الحسبة) معاقبة الأشخاص الذين يرافقون قريبات لهم "يرتدين ملابس غير محتشمة". وواصلت شرطة الخنساء التابعة لداعش والمؤلفة من النساء فقط فرض إذعان النساء لقواعد داعش الأخلاقية، مستخدمة العنف أحياناً.

وقد دعا كل من زعيم داعش أبو بكر البغدادي والناطق باسم التنظيم أبو محمد العدناني، في عدد من الخطب المسجلة للمسلمين في جميع أنحاء الشرق الأوسط إلى الثورة على اليهود والصليبيين وعملائهم "المرتدين" عن الدين في أنحاء المنطقة الأخرى.

وواصل داعش حملته في مهاجمة وتدمير الأماكن المقدسة التابعة للأقليات الدينية علاوة على الأماكن الأثرية التاريخية في المناطق التي يسيطر عليها. ففي شهر كانون الثاني/يناير على سبيل المثال، أجبر تنظيم داعش القرويين على إزالة صليب من كنيسة تل هرmez، مهدداً بتفجير الكنيسة إن لم يفعلوا ذلك. وقام التنظيم في شهر نيسان/أبريل، بتدمير كنيسة مريم العذراء في تل نصري. وفي آب/أغسطس، دمر داعش دير مار إليان الذي شيد قبل 1500 سنة في ريف حمص ودنّس عدداً من الكنائس في بلدة القريتين القريبة. وفي الفترة الممتدة من أيار/مايو حتى كانون الأول/ديسمبر، دمر داعش أجزاء كبيرة من مدينة تدمر الأثرية التي وضعتها منظمة اليونسكو على قائمة التراث العالمي، قائلاً إن كنوز المدينة المعمارية الأثرية "أثار وثنيين". ففي 23 أيار/مايو، دمر داعش أسد اللات وغيره من التماثيل في تدمر. ودمر مقاتلو داعش إما في 23 آب/أغسطس أو قبل ذلك معبد بعل شامين. وبعد عدة أيام، دمر التنظيم معبد بل. وفي 4 أيلول/سبتمبر، أفادت المصادر بأن داعش دمر عدداً من المدافن البرجية المهمة. وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر، دمر التنظيم عدداً من المباني الأخرى الموجودة في الموقع الأثري.

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

ذُكر أنه استمر ورود تقارير عن وقوع عنف طائفي بسبب التوترات بين الطوائف الدينية، الذي فاقمته إجراءات الحكومة والتنافس الثقافي والخطاب الديني الذي يغذي النزعات الطائفية.

SYRIA

وقد تعرض السكان العلويون لهجمات شنتها بعض عناصر المقاومة المسلحة، بما في ذلك جبهة النصرة وجند الأقصى وتنظيمات متطرفة أخرى، وقيل إن السبب كان أن الأقليات الدينية الأخرى تعتقد أن السياسات الحكومية تحابي العلويين. وقال الزعماء العلويون إنهم ما زالوا يخشون حدوث عملية تطهير عرقي ضدهم عقب سقوط الحكومة.

وأفاد المسيحيون السوريون بأنهم ما زالوا يواجهون تسامحاً اجتماعياً متضائلاً مع ازدياد نفوذ التنظيمات المتطرفة. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر قام أشخاص مجهولو الهوية باختطاف أربعة مسيحيين من منطقة طرطوس. ووفقاً لمجلة كاثوليك هيرالد، واصل المسيحيون إما الفرار من البلد كلاجئين أو الانتقال إلى المناطق الكردية أو المناطق التي تسيطر عليها الحكومة.

واستمر الفصل الذاتي بين الجماعات الدينية النازحة داخلياً في البلدات والأحياء التي نُظمت على أساس طائفي. إلا أنه ذُكر أن السنة النازحين داخلياً استمروا في الانتقال إلى معازل العلويين التقليدية في المنطقة الساحلية.

وأفاد شببية علويون وشيعة بأن زملاءهم السنة استمروا بتهديدهم في المدارس والجامعات بسبب انتماءاتهم الدينية وللانطباع السائد بأنهم يدعمون الحكومة.

قالت المنظمات المدافعة عن الحرية الدينية إن التقاليد الاجتماعية والتحریم الديني ما زالوا يجعلان تغيير الدين نادراً نسبياً، خاصة التحول عن الإسلام إلى المسيحية الذي يحظره القانون. وأفادت أيضاً بأن ضغط المجتمع ظل يجبر من غيروا دينهم على الانتقال والسكن في مكان آخر داخل البلد أو مغادرة البلد لممارسة طقوس دينهم الجديد علناً بحرية.

واستمرت منظمة مجتمع مدني مسيحية بالإفادة بأنه ما زال يتم استثناء المسيحيين في شمال غرب البلد من المساعدات الإنسانية التي يتم توزيعها نظراً لكونهم مسيحيين بسبب الانطباع السائد بدعم المسيحيين للحكومة.

وما زالت المظاهرات الاحتجاجية المناوئة للحكومة تتضمن شعارات وهتافات مناهضة للعلويين أيضاً. وقد واصل بعض الزعماء الدينيين والشخصيات البارزة في المجتمع اتخاذ خطوات لتعزيز التسامح الديني والتشجيع على العلاقات السلمية بين المجموعات الدينية المختلفة. فعلى سبيل المثال، قام الشيخ محمد اليعقوبي، وهو علامة سني يدعم المعارضة، بإصدار فتوى في آب/أغسطس عارض

SYRIA

فيها عنف داعش ودعا السوريين من جميع الخلفيات إلى العمل معاً لإقامة دولة تحترم التعددية وحقوق الأقليات.

واصل تحالف المعارضة السورية شجب ما يتم القيام به ضد الأقليات الدينية، سواء قامت به الحكومة أو التنظيمات المتطرفة والإرهابية.

وفي حزيران/يونيو، قامت الجبهة الجنوبية المتحالفة مع الجيش السوري الحر بإنقاذ شخصين مسيحيين من مسلحين مجهولي الهوية، وأصدرت فيديو أكدت فيه التزامها بالتسامح الديني.

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية

واصل الرئيس ووزير الخارجية حث الحكومة على احترام حقوق مواطنيها العالمية، بما فيها الحق في الحرية الدينية. وأكد الرئيس مراراً على ضرورة التوصل إلى حل سياسي للنزاع المسلح يكون شاملاً لجميع الطوائف الدينية في البلد. وقال وزير الخارجية في تشرين الأول/أكتوبر إنه "ينبغي أن يتم صون واحترام حقوق جميع السوريين، مهما كانت معتقداتهم الدينية أو مجموعتهم العرقية." وقد كرر الوزير وغيره من كبار المسؤولين الأمريكيين تلك النقطة في أوقات أخرى خلال العام.

وقام وزير الخارجية في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، سعياً منه إلى التوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري من شأنه أن يصون حرية جميع المواطنين السوريين الدينية، بعقد لقاء جمع فيه عشرين دولة في ما أصبح يعرف بعملية فيينا. وأصدرت الدول المشاركة في المحادثات، والتي تعرف معاً باسم المجموعة الدولية لدعم سوريا، بياناً في تشرين الثاني/نوفمبر أكدت فيه "الالتزام بوحدة سوريا واستقلالها وسلامة أراضيها وطابعها غير الطائفي؛ وضمان بقاء مؤسسات الدولة؛ وصون حقوق جميع السوريين، بصرف النظر عن انتمائهم العرقي أو الطائفي.

علقت السفارة الأمريكية في دمشق أعمالها في شباط/فبراير 2012. ولكن الحكومة الأمريكية اجتمعت رغم ذلك مع منظمات دينية سورية وزعماء دينيين سوريين في الولايات المتحدة وفي أماكن أخرى في المنطقة وفي العالم ضمن جهودها الرامية إلى التشجيع على إيجاد تسوية سياسية شاملة تعالج النزاع السوري المسلح. وقد اجتمع المبعوث الأميركي الخاص لسوريا وغيره من كبار المسؤولين الأميركيين مع أشخاص مسيحيين أرثوذكس وسنة ودروز وعلويين لمناقشة تقديم المعونة إلى المجموعات السكانية الضعيفة المعرضة للخطر والتصدي للعنف الطائفي. وشارك المبعوث الخاص

SYRIA

ومسؤولون آخرون في حوارات وفي نقاشات حول المائدة المستديرة وفي مجموعات عمل ركزت على زيادة التسامح الديني والتصدي لعنف المتطرفين. وواصل المسؤولون في الحكومة الأمريكية حث المعارضة السياسية على التوسع وضم ممثلين عن جميع الخلفيات الدينية إليها كي تمثل بشكل أفضل تعددية سكان البلد. كما استمرت الولايات المتحدة في دعم توثيق الانتهاكات التي يرتكبها جميع أطراف النزاع المسلح من خلال لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية وعن طريق الدعم المباشر لجهود التوثيق التي يتزعمها السوريون.